ملاحظات حول السياسية والإدارة والتعليم في منطقة جبال النوبة بالسودان

د. حسن حامد مشيكة

أستاذ الإدارة العامة وتحليل السياسات العامة . جامعة الخرطوم

مقدمة:

تتناول هذه الورقة التاريخ السياسي والإداري لمنطقة جبال النوبة التي شهدت تقلبات عديدة بسبب السياسات المتماهية التي كانت تتبعها الحكومات الوطنية – سواء أكانت ديمقراطية أم عسكرية – منذ أن نال السودان استقلاله السياسي في العام 1956. وقد ظلت منطقة جبال النوبة في حالة اضطرابات ونزاعات مستمرة؛ وبخاصة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005م، مما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والادراي، الشيء الذي أثر على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. كما تتناول التعليم العام في المنطقة والمشكلات التي تواجهه والتي من أهمها النقص الحاد في البنيات الأساسية وقلة المعلمين المدربين، وكذلك نناقش المجهودات التي بذلت لحل هذه المشكلات المستعصية في ظل النزاع القائم حالياً.

في إطار هذا التوصيف تسلط هذه الورقة الأضواء على تاريخ هذه المنطقة، وتبحث الأسباب الرئيسة التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والإداري وتدهور التعليم العام فيها، من خلال استخدام أدوات البحث المتمثلة في المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. كما تسعى الورقة للإجابة عن تساؤلات رئيسة علها تساعد في معرفة الواقع السياسي، والاجتماعي، والإداري المعقد في منطقة جبال النوبة التي لم تهدأ أصلاً من النزاعات المستمرة . ربما كان ذلك بسبب قصور داخلي في السياسات التي اتبعت، أو لعوامل خارجية أذكت نار الصراع في المنطقة وجعلت النسيج الاجتماعي متهتكاً، والوضع السياسي مضطرباً باستمرار، بسبب ضعف الوعي الناتج من قلة التعليم أو لأسباب أخرى، كما سيتضح لاحقاً من خلال التحليل العلمي.

فما هي إذن ملامح التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث لسكان جبال النوبة؟ وهل أحد أسباب تدهور التعليم العام بالولاية تخلف المنطقة ذاتها؟ ماذا عن دور الحركة الشعبية في زعزعة الاستقرار في المنطقة؟ وهل هنالك عوامل أخرى أدت إلى نشوء هذا الوضع المأزوم في الجبال؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلات لكي ينعم سكان جبال النوبة بالاستقرار السياسي والإداري والاجتماعي التام؟

www.manaraa.com

أولاً: تاريخ جبال النوبة الاجتماعي والسياسي .

تشير الدراسات التاريخية إلى أن النوبة قد استقروا في منطقة جبال النوبة منذ عام 350م مما أدى إلى وجود إرتباط تاريخي وجغرافي أثناء تشكل دولة السودان الحديث خلال القرن التاسع عشر، وأن تسمية المنطقة جبال النوبة حقاً تاريخياً للنوبة مع وجود أقليات من مختلف قبائل السودان ولاسيما قبائل البقارة المسيرية، الحوازمة.

تتكون منطقة جبال النوبة من سلسلة غير منتظمة من الجبال والهضاب غير المستوية تفصل بينها أودية، وسطحها ما بين تربة طينية، وطينية رملية، ورملية. تتدرج معدلات الأمطار في المنطقة من 850 ملم من أطرافها الجنوبية إلى 450 ملم في أطرافها الشمالية، وقد شكلت هذه العناصر الطبيعية عاملاً أساسياً في نمط وتوزيع النشاط البشري والاقتصادي في المنطقة، كما أنها تتميز بوضع استراتيجي جيد، وتشكل أراضيها الزراعية مصدراً للغذاء لشمال وجنوب السودان، فهي تتميز بزراعة الذرة والقطن بالصورة التقليدية والآلية، كما أنها تمثل ملتقى للتفاعل الثقافي والحضاري بين شمال السودان الذي تنحدر قبائله من أصول عربية وجنوبه الذي تغلب علي قبائله الأصول الأفريقية والزنجية.

ويبلغ عدد سكان جبال النوبة اثنين مليون نسمة حسب تعداد عام 1983[1]، بينما نقص عددهم إلى حوالي (مليون) نسمة حسب تعداد 2008م، ويعود ذلك إلى الهجرة الكثيفة لأبناء النوبة بعد إندلا ع الحرب في منتصف الثمانينات، حيث هاجرت نسبة كبيرة منهم إلى العاصمة الخرطوم وبعض مناطق السودان الأخرى. وتتراوح نسبة النوبة بين سكان جنوب كردفان ما بين 75%-80%، ويدين الغالبية من النوبة بالديانة الإسلامية وبعضهم يعتنق الدين المسيحي، بجانب آخرين يدينون بالأديان الإفريقية (الكجور).[2] وتتركز الديانة المسيحية في المناطق الوسطى والجنوبية؛ بينما ينتشر الإسلام في أرجاء جبال النوبة.[3] وتوجد خصائص ثقافية مشتركة بين مختلف المجموعات المكونة للكيان الاجتماعي للنوبة، بالإضافة للشعور بوحدة الهوية والمصير المشترك، بل هناك تنوع في العديد من ثقافات النوبة.

إن حياة العزلة الجبلية التي عاشتها قبائل النوبة بعد وصولها إلى المنطقة، ساعدت على خلق عزلة عن بعضهم البعض لفترات ربما ليست بالقصيرة، مما أدى إلى تحولات تدريجية وتلقائية في اللغات واللهجات التي يتحدثون بها، وكذلك العادات تبعاً لمؤثرات البيئة المحلية لكل مجموعة منهم ، قبل صحوتهم مرة أخرى لمواجهة المؤثرات الخارجية.

ولقد اتبع المستعمر الانجليزي سياسة فرق تسد بين أبناء السودان، وسن قانون للمناطق المقفولة ليس في جنوب السودان فحسب بل في منطقة جبال النوبة. فقد منع النوبة من الاختلاط بالعناصر العربية المسلمة الموجودة في المنطقة." فيتدخل القانون حتى على مستوى العلاقات الشخصية الاجتماعية فيحدد علاقات الزواج بما لا يسمح لأبناء النوبة بالزواج إلا وفقاً لأعرافهم القبلية والتي تتطلب أجزاء كبيرة منها لا دينية... وفرضت ضريبة الدقنية على أفراد النوبة ، وهي ضريبة تفرض على رأس الشخص نفسه".[4] وكانت هذه السياسة الاستعمارية لإدارة النوبة قد عزلتهم من القبائل الأخرى التي كانت تعيش بجوارهم. ومنذ الاستقلال

www.manaraa.com

وعلى المستوى المحلي وجد النوبة أنفسهم منضويين سياسياً لحزبين هما الأمة القومي الذي كان يحتكره (البقارة)، والحزب الاتحادي الذي كان يسيطر عليه (الجلابة التجار) وهؤلاء جاءوا من شمال السودان.[5] ولوقت قريب تكاد تنعدم مشاركة النوبة سياسياً على المستوى المركزي إلا مؤخراً في منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة، حيث شاركوا في أعلى المستويات التنفيذية في المركز. ولعل هذا التهميش الذي استمر لعقود من الزمان ولد شعور بالغبن الاجتماعي لدى أبناء النوبة وإحساسهم بعدم المشاركة في حكم البلاد كما يتوقون، وكذلك يرمون باللائمة على المركز الذي لم يبسط لهم الخدمات الأساسية لينعموا بها مثل غيرهم من بقية مناطق السودان الشمالي.

وخلال التاريخ الطويل عاشت قبائل النوبة في ظل ظروف متباينة ما بين الاستقرار والنزوح بسبب عوامل كثيرة، منها السياسات الحكومية الخاطئة التي أهملت منطقة جبال النوبة، وجعلتها مهمشة ردحاً من الزمان. فالمعروف والثابت الذي لا جدال حوله أن جل الحكومات الوطنية لم تهتم بهذه المنطقة، ولم تعمل على تحقيق أي نوع من المشروعات التنموية الكبيرة، بل حتى الخدمات الأساسية – كالتعليم، والصحة الأولية والرعاية الصحية كانت مفقودة. وبعد تفاقم الوضع السياسي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي – نتيجة للحرب التي أدت إلى هجرة عشرات الآلاف من أبناء النوبة إلى العاصمة الخرطوم وغيرها – تأزم الوضع في جبال النوبة، بسبب إفرازات الحرب السالبة التي أثرت على المنطقة. وقد شهدت المنطقة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005م إنفاذ بعض المشروعات التنموية المهمة – كسفلتة الطرق الرئيسة التي تربط المدن الكبرى – مثل الطريق الذي يربط مدينة الدلنج بالعاصمة كادوقلي، كما أقيمت بعض المراكز الصحية، والمدارس الأساسية في المنطقة وغيرها من المشروعات.

ثانياً: مشكلات التطور الإداري لمنطقة جبال النوبة في ظل الفيدرالية

لقد عُرفت منطقة جبال النوبة بتكويناتها الإدارية الأهلية بما يسمى المكوكيات والعموديات كنظام إداري واجتماعي، واستمر هذا الوضع حتى العهد التركي– المصري عام 1821م ومن بعده الحكم الثنائي 1898م، حيث تم تجميع المكوكيات في مديرية واحدة سميت مديرية جبال النوبة وعاصمتها مدينة تالودي في عام 1913م والتي أُخضعت لقانون المناطق المقفولة أسوة بجنوب السودان وذلك في عام 1932م. وبعد أن نال السودان استقلاله السياسي في عام 1956م ظلت المديريات في السودان كما هي إلى أن ضمت إلى مديرية كردفان، ثم فصلت مرة أخرى في عهد الرئيس جعفر نميري (1969 -1985م) باسم مديرية جنوب كردفان.[6]

تقع منطقة جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان بين خطي عرض 120-12 شمالاً وبين خطي طول 28-38 شرقاً وهي تحتل الجزء الذي يعرف سابقاً بمحافظة جنوب كردفان، وتشكل نسبة كبيرة من مساحة ولاية جنوب كردفان الحالية.[7] وتحتل الجزء الغربي من وسط السودان في مساحة تقدر بحوالي 30 ألف ميل مربع أي ما يعادل 48 ألف كيلومتر مربع، وتعرف منطقة جبال النوبة رسمياً وإدارياً بولاية جنوب كردفان. وتحد منطقة

www.manaraa.com

جبال النوبة من الشمال ولاية شمال كردفان ومن الجنوب الشرقي ولاية أعالي النيل، أما من جهة الشرق فتحدها ولاية النيل الأبيض، ومن الغرب ولاية غرب كردفان، ومن جهة الجنوب الغربي ولاية الوحدة.

بعد إعادة تقسيم السودان إلى ولايات في العام 1994م في عهد حكومة الإنقاذ قُسِّمت كردفان الكبرى إلى ثلاث ولايات وهي: ولاية شمال كردفان، ولاية جنوب كردفان، وولاية غرب كردفان. واختيرت مدينة كادوقلي عاصمة لولاية جنوب كردفان. وصار بالولاية مستويان من الحكم: المستوى الولائي، والمستوى المحلي، أما المحافظات فقد أصبح عددها (5) وهي: كادوقلي، الدلنج، رشاد ، أبوجبيهة ، وتالودي . وبإجازة دستور السودان لسنة 1998م، أصبحت المحافظات تمثل مرحلة انتقالية، إذ لم يتضمنها الدستور. بينما بلغ عدد محليات الولاية (30) محلية، منها محليات للمدن وأُخرى للأرياف.[8]

وكان أن شهدت فترة تطبيق النظام الفيدرالي عدم الاستقرار السياسي في الولاية وبخاصة مناطق جبال النوبة التي كانت تدور فيها الحرب بضراوة، إذ أن هنالك مجموعات كبيرة من أبناء جبال النوبة انضموا للحركة الشعبية كرد فعل للتهميش الذي ألحقته بهم الحكومات المختلفة والذي عطل التنمية لحد كبير في منطقتهم. وكانوا يرون أن استخدام العنف يمكن أن يجعل المركز ينصاع لمطالبهم المشروعة كما يظنون. ومن إفرازات هذه الفترة السالبة أن افتقدت المنطقة الكوادر الإدارية المؤهلة التي كان يمكن أن تضطلع بدورها في الجهاز التنفيذي على المستوى المحلي وتسيير دولاب العمل. وبذلك، وفي ظل هذا الوضع المتردي الذي شهدته معظم أطراف الولاية والذي فاقمته الحرب التي أثرت كثيراً على الأداء الإداري الحكومي – على وجه الخصوص – في جزء كبير من الولاية، بجانب عدم استتباب الأمن، كل ذلك أثر سلباً على الوضع السياسي في الولاية. على المستوى النظري حدث تقدم نوعاً ما في أسلوب الحكم الإداري الذي جاء بالفيدرالية كخيار مناسب للحكم والإدارة، بينما على الواقع كان من المستحيل تطبيق هذا النمط من الحكم في ظل حرب كانت تدور بضراوة بين الحكومة الاتحادية والمتمردين في الولاية .

ويعترف تقرير حكومة ولاية جنوب كردفان في الفترة من (يناير 1998م إلى سبتمبر 1998م) بهذا التردي للأداء الحكومي على المستوى الولائي والمحلي، وهذا يعزز ما ذهبنا إليه. إذ يذكر التقرير أن معوقات الأداء تتمثل في" اضطراب الحالة الأمنية في بعض مناطق ولاية جنوب كردفان، و عدم توفر وسائل الحركة. بجانب اتساع رقعة الولاية وانعدام الطرق المعبدة، وعدم وجود الكادر البشري المدرب".[9] وعلى أية حال، فإن ولاية جنوب كردفان ومنذ تطبيق الحكم الفيدرالي فيها افتقدت إلى المشروعات التنموية الكبري، والتطور الإداري في كافة المستويات، بل نستطيع القول إن المستوى الإداري ظل ضعيفاً للغاية في مناطق جبال النوبة، التي كانت تسيطر على جلها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وما أنجز على صعيد التنمية كان دون المطلوب بسبب الضعف في الأداء الحكومي الذي لم تهيء له البيئة المناسبة .

وبعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في يناير 2002م ، وصفت ولاية جنوب كردفان في هذه الاتفاقية بأنها جبال النوبة بالإضافة إلى محافظة لقاوة التي تتبع لولاية غرب كردفان، وذلك بغرض التحديد الجغرافي لانتشار وإعادة انتشار القوات بين الطرفين.[10] إن تضمين الاتفاقية منطقة لقاوة لجبال النوبة أمر يسترعي الانتباه،

www.manaraa.com

فالمعروف أن منطقة لقاوة تتبع لولاية غرب كردفان، مما أحدث إشكالات في مفاوضات نيفاشا بين حكومة السودان والحركة الشعبية حول حسم النزاع في ولاية جنوب كردفان.

لقد وقعت اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بكينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية في (9 يناير 2005م)، تلك الاتفاقية التي أوقفت الحرب التي ظلت مستمرة بين أبناء الوطن الواحد لعدة عقود من الزمان، وكانت ولاية جنوب كردفان جزءاً من ذلك الصراع حيث استمرت الحرب فيها لأكثر من ثمانية عشر عاماً. [11] وقد عولجت قضية هذه الولاية ضمن معالجة قضية النيل الأزرق. وكان أن تم بموجب هذه الاتفاقية تذويب ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان. وصار بذلك وضع ولاية جنوب كردفان يختلف عما كان عليه بعد تقسيم ولايات السودان في العام 1994م، فبعد مضي أكثر من عشرة أعوام على هذا التقسيم عادت كردفان الكبرى كما كانت عليه في السابق، أي قبل عشرين عاماً من تاريخ تقسيمها إلى ثلاث ولايات، حيث كانت في العام 1974م مقسمة إلى مديريتين: شمال كردفان وجنوب كردفان. [12] ودار نقاش كثيف بين طرفي التفاوض حول حدود ولاية جنوب كردفان، ولذلك ولربما كان تذويب ولاية غرب كردفان بمثابة الحل الوسط بين المتفاوضين في نيفاشا، وهنا يبرز سؤال جوهري: هل عملية تذويب ولاية بأكملها في ولايتين اثنتين دون الرجوع إلى المجلس التشريعي الولائي لتلك الولاية والرجوع كذلك إلى المجلس الوطني، بل وشعب تلك الولاية، هل يمكن أن يكون مثل هذا القرار شرعياً ودستورياً؟ .

وبالرجوع إلى دستور جمهورية السودان لسنة 1998م في بابه السادس حدود الولايات المادة 109 نقرأ الآتي" تقوم حدود الولايات على حالها يوم نفاذ الدستور، ويجوز تعديل الحدود بينها بقانون يجيزه المجلس الوطني ويوقع عليه رئيس الجمهورية، بعد سماع رأي المجلس والولاه للولايات المعنية ". [13] ومن المؤكد أن أهل ولاية غرب كردفان ومجلسها التشريعي لم يتم استشارتهم بل لم يوافقوا على ما تم، بناءً على هذا فإن مسألة تذويب ولاية غرب كردفان لم يراع فيها الجوانب القانونية الكافية. ومرد ذلك التذويب الذي تم ربما كان القصد منه حل إشكال الصراع حول حدود ولاية جنوب كردفان.

وعلى كل، فقد ورد في الفصل الخامس من اتفاقية السلام الشامل تحت عنوان حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان /جبال النوبة والنيل الأزرق في المبادئ العامة (2) الآتي:- " حدود ولاية جنوب كردفان / جبال النوبة هي نفسها الحدود السابقة لمديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين". [14] وبموجب هذه الاتفاقية صارت جنوب كردفان بوضعها الجديد جزءاً أصيلاً من الدستور القومي الانتقالي لسنة 2005م ، وأصبح الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان ضمن ولاية جنوب كردفان، وزادت عدد محليات الولاية الجديدة وأصبحت ثماني محليات.

وعلى الصعيد الإداري تم الآتي : استوعب العاملين في الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان السابقة في ولاية جنوب كردفان، وتبعاً لذلك وحدت سجلات الوظائف. وإنفاذاً لاتفاقية السلام الشامل تم إنشاء وزارات جديدة حيث تم فض الارتباط الوظيفي مع الوزارات القديمة، بمعنى توزيع القوى العاملة على الوزارات الجديدة على أساس الاختصاص. وكذلك إنفاذاً لبروتوكول جنوب كردفان / جبال النوبة ، أنشأت إدارات في مستوى نائب المدير

www.manaraa.com

العام للوحدات الحكومية في مدينة الفولة (العاصمة القديمة لولاية غرب كردفان) العاصمة الثانية لولاية جنوب كردفان .[15]

وما كان لهذا الاندماج وتوزيع شاغلي المناصب الدستورية ليتم دونما خلافات عديدة نجمت بين قيادات جنوب كردفان بوضعها القديم وقيادات الجزء الجديد المضاف إليها من ولاية غرب كردفان. فاختيار العاصمة مثلاً، حسم بعد شد وجذب حيث أُختيرت كادوقلي في نهاية الأمر. كما أن توزيع المحليات زاد العبء الإداري على حكومة الولاية التي تتسم الأمور فيها بتعقيدات شديدة في كافة الجوانب الإدارية والسياسية، في ظل عدم توفر الموارد المالية الكافية والكوادر المدربة على مستوى المحليات.

بعد انفصال الجنوب في العام 2011 عادت ولاية غرب كردفان كما كانت عليه في السابق في العام 1994، وبذلك صارت كردفان الكبرى ولايتين بدلاً عن ثلاث ولايات. أما المحليات فصارت كما يلي:

ثالثاً: تحديات التعليم العام في جبال النوبة

التعليم هو الأداة المفتاحية لتطوير المجتمع، وهو العملية التي من خلالها يتم اكتساب المعلومات واستخدامها عملياً وربطها بغيرها من المعلومات وإعادة بنائها على نحو أكثر تعقيداً. والتعليم أيضاً هو أساس التغيير في كيان المجتمع. وتتفاوت التحديات فيما يتصل بالتعليم من منطقة لأخرى بالسودان، ربما بسبب بعدها عن المركز أو التهميش من جانب الحكام. فقد عمل المستعمر الانجليزي على عزل مناطق جبال النوبة عن الشمال منذ أن سن قانون المناطق المقفولة في جنوب السودان في العام 1922م، وكان دور الارساليات التي عهد إليها أمر التعليم في جبال النوبة سالباً، فقد غرس جذور الفتنة بين سكان جبال النوبة وغيرها من مناطق السودان، وتخلف التعليم وانتشرت بين السكان الأمية لدرجة تدعو للقلق الشديد. ففي العام الدراسي 1979/1978 لم تتعدى نسبة استيعاب التلاميذ في المرحلة الابتدائية 26.6%، بينما وصلت في أحسن أحوالها في العام الدراسي 1986/1985 4.8%. بالنسبة للمرحلة المتوسطة بلغت نسبة استيعاب التلاميذ في العام الدراسي 1979/78م نسبة 15.4% ،وأرتفعت النسبة في أحسن الأحوال في العام الدراسي 1986/1985 إلى 28.2%. وفيما يختص بالمرحلة الثانوية فإن نسب استيعاب التلاميذ أقل من ذلك بكثير، ففي العام الدراسي (1985/1984) و (1985 /1986) بلغت نسب الاستيعاب 5.0%، و16.6% على التوالي.[16]

لقد أثرت الحرب التي اندلعت في جبال النوبة في العام 1985 على أوضاع التعليم، فقد أحدثت خراباً هائلاً في المدارس وشردت التلاميذ والمعلمين، وبخاصة في المناطق الريفية. و" ازداد الوضع التعليمي في المنطقة سوءاً ببدء التمرد حيث اغلقت أعداد كبيرة من مدارس الريف بجنوب كردفان، وتحولت مباني بعضها خراب، بنزوح سكان تلك المناطق هرباً من ويلات التمرد إلى أطراف المدن، وبعض المناطق الآمنة التي تحولت منشآت بعض مرافقها إلى القوات التي حشدت في المنطقة، ولم يكن أثر التمرد قاصراً على المدارس بل امتد إلى المعلمين".[17] وهنالك أسباب أخرى غير الحرب أثرت تاريخياً على تدني التعليم في جبال النوبة. لقد بدأ التطور المؤسسي للتعليم في جبال النوبة على عهد المستعمر الإنجليزي الذي أسس معهد الدلنج لتدريب المعلمين. وكانت به ثاني مدرسة أميرية في كردفان وهي الدلنج الريفية ومع ذلك ظل حظ أبناء الجبال ضعيفاً في التعليم.

www.manaraa.com

وبالنظر لواقع التعليم العام في جبال النوبة منذ العام 1994م حيث طبقت الفيدرالية كصيغة للحكم في السودان، نلاحظ تدني مستوى التعليم العام في جنوب كردفان. فنسبة الانخراط في التعليم الأساس لا تتعدى 20% من جملة الأطفال في سن المدرسة، كما أن ظاهرة التسرب من المدارس أضحت ظاهرة تستوجب المعالجة. وحتى الجزء الشمالي من هذه الولاية لم يسلم من هذه الظاهرة [18]. إن مرد ذلك للحرب التي استمرت لأكثر من ثمانية عشر عاماً والتي تأثرت بها جميع أجزاء الولاية إلا القليل جداً، حيث قضت على الأخضر واليابس وجعلت أمر معالجة التعليم العام في الولاية يحتاج إلى جهود جبارة للخروج من الوضع الحرج الذي يعيشه.

إن بعد المدارس عن القرى والذي يصل في بعض الآحايين إلى بضعة كيلومترات يقطعها التلاميذ جيئة وذهاباً يشكِّل هو الآخر بيئة غير جاذبة للتلاميذ، وربما مثبطة من جانب آخر للمعلم .

صاحب ذلك الانهيار الكبير في بنيان تعليم الأساس، غياب المعلم المدرب الذي يستطيع أن يؤدي دوره التربوي والتعليمي على الوجه الأكمل. وربما ضعف مرتبات المعلمين في مقابلة ضرورات الحياة المعيشية أدت إلى هجر العديد منهم لمهنة التدريس والبحث دون جدوى عن بديل أفضل. " إن دور المعلم في أية عملية تعليمية لا يقل أهمية عن دور الكتاب والكراس والقلم والمقعد والمدرسة ذاتها. والمعلم هو العنصر البشري الحاسم في إنجاح العملية التعليمية لأي مجتمع، وهكذا تقول التجربة ومسيرة الدول الناهضة والتي ما زالت تنهض". [19]

وإذا نظرنا إلى التعليم الثانوي في الولاية فليس هو بأي حال أفضل من التعليم الأساسي فهما سيان.إذ تبرز مشكلة النقص في المعلمين الأكفاء في مواد الرياضيات والعلوم على وجه الخصوص في العديد من المدارس بالولاية بما فيها المدارس في المدن الكبرى. كما أن انعدام المعامل المهيأة لتطبيق النظريات، والنقص الحاد في مدخلات العملية التعليمية بأكملها تمثل أحد التحديات للنهوض بالتعليم.

وفي سبيل حلحلة تلك المشكلات بذل قادة حكومة الإنقاذ جهوداً مقدرة من خلال التوسع في المؤسسات التعليمية والتربوية، وذلك بإنشاء 26 وزارة تربية منذ العام 1994م بعد تطبيق الحكم الفيدرالي في البلاد. ونقصت هذه الوزارت في العام 2005 وزارة واحدة بعد تذويب ولاية غرب كردفان في ولايتي جنوب وشمال كردفان. وارتفع عدد المدارس من 7682 إلى 13287مدرسة في مرحلة الأساس في جميع ولايات ومحليات السودان، ومن 568 إلى 1990 مدرسة ثانوية بزيادة بلغت نسبتها 350% ، إلا أن ولاية جنوب كردفان (والتي تتبع لها جبال النوبة) كان نصيبها من هذه الزيادة في المدارس لمرحلة الأساس والثانوي ضئيلاً. [20]

أما فيما يتعلق بالتعليم الفني في ولاية جنوب كردفان فشأنه شأن بقية ولايات السودان التي أهملت هذا النمط من التعليم، رغم أن السودان يصنف بأنه من أوائل الدول التي اهتمت بالتعليم التقني. إذ ما زال التعليم التقني دون الطموح في الولاية التي تحتاج إليه بشدة لاستيعاب المتخرجين فيما بعد في مشروعات تحتاج إلى فنيين يتفهمون البيئة التي يعملون فيها من أجل المساهمة في العملية التنموية ذاتها. إن مسألة التنمية قد تعطلت في معظم أجزاء الولاية بسبب النزاعات، وصارت عملية تشغيل المدارس الفنية القائمة أو إنشاء أخرى جديدة من الصعوبة بمكان في ظل هذا الوضع المأزوم، وفقدان الاستقرار السياسي المناسب.

www.manaraa.com

الجدول التالي يوضح التعليم بمختلف أنواعه في الولاية

التعليم بولاية جنوب كردفان عشرة سنوات فاكثر 1993م

المستوى التعليمي	الجنسين	الذكور	الإناث
أمي	332872	119426	213445
خلوة	35484	23485	11999
أساس/ ابتدائي غير مكتمل	183317	101031	82286
أساس/ ابتدائي مكتمل	5469	2914	2555
متوسط غير مكتمل	26554	15721	10833
متوسط مكتمل	4047	2260	1787
ثانوي غير مكتمل	7557	5769	3307
ثانوي مكتمل	9103	4818	2739
معاهد عليا جامعات غير مكتمل	983	621	362
معاهد عليا جامعات مكتمل	1661	1222	439
غير محدده	962	614	368
الجملة	608029	277908	330121

المصدر: أعد الباحث هذا الجدول من مصادر متنوعة

شكل بياني رقم (1) التعليم بولاية جنوب كردفان عشرة سنوات فاكثر 1993م

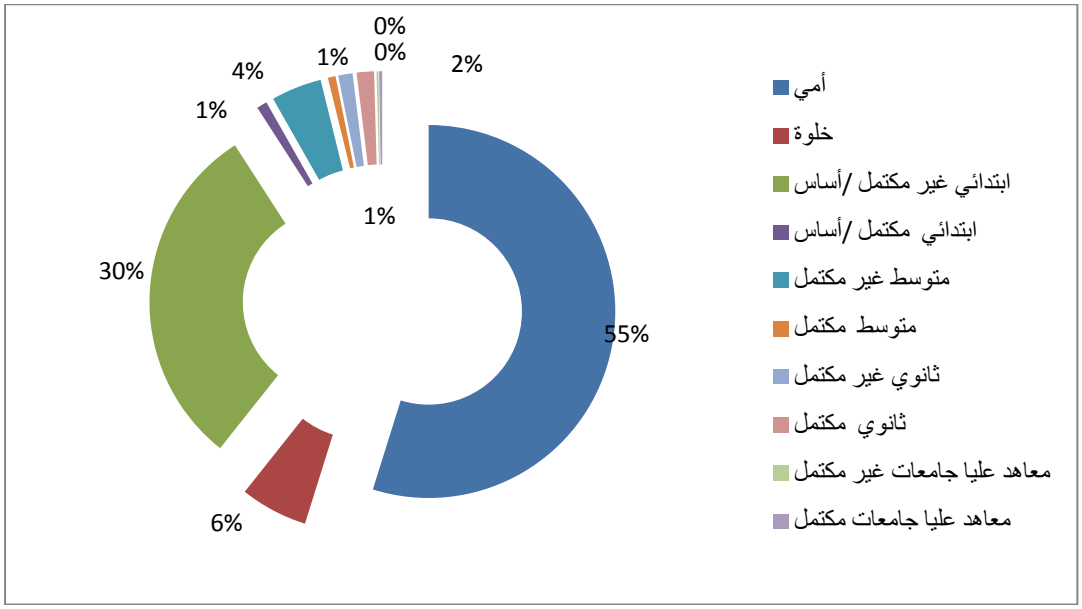

المصدر: أعد الباحث هذا الجدول من مصادر متنوعة

www.manaraa.com

يتضح مما سبق أن التعليم مجابه بالعديد من المشكلات التي تستدعي التفكير الجاد لإيجاد الحلول الجذرية لها بما يهيء البيئة الصالحة لكي ينهض التعليم العام والفني في ولاية جنوب كردفان (جبال النوبة) وذلك من خلال وضع خطة تنموية شاملة. وفي هذا السياق يرى بعض الخبراء التربويين ضرورة مراعاة الآتي :[21]

- وضع خطة مدروسة للنهوض بمستوى التعليم في مرحلة الأساس، ورفع المستوى الكمي أفقياً ورأسياً.
- تهيئة المدارس القائمة وإنشاء المزيد من الفصول الدراسية لزيادة استيعاب التلاميذ.
- دعم الداخليات القائمة وإنشاء المزيد منها بغية استيعاب الطلاب الأكثر حاجة لكي يساعد ذلك في التحصيل الأكاديمي الجيد.
- التوسع في تعليم البدو الرحل، أي الرعاة المتنقلين من العرب والنوبة ومجموعات الفولاني في الولاية.
- أهمية مراجعة المناهج الدراسية لكي تواكب التطورات التي يشهدها التعليم في العالم مع مراعاة خصوصية السودان والولاية.
- إصلاح البيئة التعليمية في جميع مدارس محليات الولاية وتقديم الدعم اللازم لمدخلات العملية التعليمية .
- جعل التعليم الأساسي إلزامي ومجاني في الوقت ذاته.
- العمل على تدريب المعلمين والمديرين بجانب المشرفين التربويين في إطار خطة ولائية شاملة بهدف التطور والمواكبة في التعليم. وأن تضطلع بذلك مؤسسات تربوية تدريبية لتدريب المعلمين قبل وبعد استيعابهم كمعلمين.

ونضيف بأن أهم عامل يجب أن يراعي هو ايقاف الحرب في جبال النوبة واستباب الأمن والسلام والعمل على استدامته. كما أن إصلاح التعليم الثانوي يقتضي سد النقص في المواد التي اشرنا إليها سابقاً، والالتزام بما خطط له في المؤتمرات الخاصة بالتعليم التي عقدت ولائياً ومركزياً بعد تطبيق النظام الفيدرالي في السودان في العام 1994م مع إجراء المراجعات الدورية بهدف التطوير والمواكبة للعملية التعليمية في جبال النوبة.

رابعاً: التداعيات السياسية لأحداث جبال النوبة بعد الانتخابات الولائية 2011م

منذ أن وقعت اتفاقية السلام الشامل كانت هنالك مجهودات مقدرة من الحكومة الاتحادية لإيلاء ولاية جنوب كردفان أهمية خاصة بسبب الحرب التي كان لها تأثيراتها السلبية على كافة مناحي الحياة في جبال النوبة على وجه الخصوص. ومن أهم ما أنجز على صعيد الولاية قيام انتخابات المجلس الولائي الذي كان يحكم ائتلافاً فيه المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وقد ساعد هذا على التناغم بين شريكي نيفاشا على إنشاء العديد من البنايات الحكومية والمراكز الصحية وسفلتة الطرق وبعض المشروعات التنموية الأخرى التي كان يمكن أن تؤتي ثمارها لولا تدخل عوامل داخلية وخارجية أوقفت إكمال حلقات هذه المشروعات المهمة. وكانت نتيجة انتخابات والي الولاية تحديداً والتي فاز فيها مرشح المؤتمر الوطني على مرشح الحركة الشعبية بفارق ليس بكبير، تداعياتها السياسية والتي تمثلت في عدم قبول الحركة الشعبية لهذه النتيجة مما أدى إلى خروج قادة الحركة

www.manaraa.com

الشعبية على قواعد اللعبة الديمقراطية، وإحداث فوضى داخل العاصمة كادوقلي أدت إلى موت العشرات من أهل المنطقة. والمعروف أن معظم التنظيمات السياسية الفاعلة التي أسست وقادت التمرد وانضمت فيما بعد للحركة الشعبية كانت من مدينة كادوقلي العاصمة.

ومن إفرازات هذه الحرب على ما يبدو أن هنالك لاعبين خارجيين أزكوا أوارها، بالإضافة للحركة الشعبية في الجنوب، أدى هذا مجتمعاً إلى تشرد المواطنين وتعطيل دولاب العمل لفترة، بالإضافة إلى فقدان الأمن في إطراف العاصمة ومناطق أخرى في الجبال. وهنالك أدلة تؤكد تورط العامل الخارجي لإشعال هذه الحرب، ومن أبرز هذه الأدلة الدعم اللوجستي للحركة الشعبية الذي وفرته بعض المنظمات الأجنبية التي كانت تعمل في المنطقة. إن هذا الوضع أدى إلى دخول طرفي الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) في حالة حرب لم تنتهي بعد. ومن المؤكد فإن الحركة الشعبية ومن يقف خلفها خارجياً يتحملون مسؤولية ما جرى وتبعاته السياسية وآثاره السلبية في الجبال.

خامساً: آفاق الحل لمشكلة جبال النوبة في الإطار السياسي والإداري والتعليمي

لقد أرهقت السودان الحرب والنزاعات التي امتدت لعدة عقود منذ أن نال استقلاله في العام 1956، وضاعت بسبب ذلك العديد من الفرص التنموية في البلاد. وبالطبع جبال النوبة واحدة من هذه المناطق التي لم تنعم بالاستقرار والسلام – منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي – إلا لفترات قصيرة. ولقد جربت الحركة الشعبية في جبال النوبة الحرب من قبل، واستمرت تزيد في أوارها لفترة ليست بالقصيرة. ولم تجني منها إلا الدمار الذي لحق بالمنطقة، وتعطيل عجلة التنمية تماماً، مما كان له كبير الأثر على إنسان الولاية الذي ظل يعاني كثيراً من أهوال الحرب. كما أن هنالك مشروعات كثيرة قد تعطلت ومجموعات كبيرة تركت ديارها في جبال النوبة وهاجرت إلى مناطق السودان الأخرى بحثاً عن الأمن والعيش الكريم. يضاف إلى هذا أن منطقة جبال النوبة مجابهة بمشكلات الحكم الإداري والتعليم التي تناولناها من قبل.

على حزب المؤتمر الوطني – الذي يحظى بنسبة أكثر من 50% في الحكومة الحالية – أن يبدى مرونة كافية وذلك بإتخاذ قرار نهائي لوقف الحرب في جبال النوبة، كما على الحركة الشعبية ذاتها من الأفضل ولمصلحة أهل منطقة جبال النوبة بل والسودانيين جميعاً، أن تتعاون من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل يعيد الأمور إلى طبيعتها في جبال النوبة، من أجل استدامة السلام والتفرغ للعمل من أجل الإنتاج والتنمية وتحقيق النهضة المنشودة في المنطقة. إن ذلك من المؤكد غذ حدث سوف يعزز يساعد كثيراً في تحقيق الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية.

وعلى كل، فإن هنالك ضرورة تستوجب الإسراع في حل المشكلات التي تم التطرق لها وذلك من خلال الآتي:

(أ) في المجال السياسي والإداري

- الاستمرار في الحوار بين الحكومة والحركة الشعبية والاتفاق على وقف إطلاق النار والعدائيات بشكل نهائي، والبحث عن معادلة سياسية جديدة في الولاية.
- الحوار السياسي بين طرفي النزاع الحكومة والحركة الشعبية من الأفضل أن يتم بواسطة إحدى دول الجوار الأفريقي لإيجاد تسوية سياسية شاملة (دولة جنوب السودان كمثال) .

www.manaraa.com

- أهمية أن تشاع ثقافة السلام بين الجميع وتنبيه كل أطراف المشكلة وتحميلهم مسؤولية إعاقة السلام في جبال النوبة وكل المناطق الساخنة في السودان.
- العمل على معالجة الإصلاح الإداري في الولاية على مستوى كافة المحليات وتدريب الكوادر العاملة فيها لتعميق مفهوم الحكم المحلي الرشيد وإبانة أهداف النظام الفيدرالي في السودان.
- تثبيت نصيب المحليات المالي من الإيرادات في دستور السودان الجديد، لكي توظفه في القيام بمهامها وواجباتها من أجل تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في الرقعة التي تمثلها كل محلية، وذلك من أجل النهضة التنموية.
- استجلاب كوادر إدارية مؤهلة ومدربة من أبناء المنطقة المستقرين بولاية الخرطوم وتحفيزهم مالياً للذهاب والعمل في جبال النوبة والدفع بالخدمة المدنية وتقويتها والاهتمام بالاصلاح الإداري على المستوى القاعدي للحكم.
- تفعيل دور الإدارة الأهلية لمساعدة أجهزة الحكم المحلي في حل النزاعات القبلية التي تحدث بسبب المرعى والمزارع، والاستفادة منها في رتق النسيج الاجتماعي ونبذ القبلية والجهوية، وتوطين السلام.
- التوافق سياسياً بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والأحزاب الأخرى في المنطقة على العمل معاً من أجل القضايا الوطنية وقضايا جبال النوبة تحديداً وبذل الجهود لحلها.
- أهمية أن تكتمل عملية المشورة الشعبية بشفافية في ولاية جنوب كردفان وضرورة أن تعمل الحكومة بنتائجها وتوصياتها.

(ب) في مجال التعليم

- الإهتمام بالتعليم العام في الولاية وتوفير الميزانيات المناسبة له، وإنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني.
- إنشاء المزيد من المدارس الأساسية وتهيئة البيئة المدرسية وتدريب المعلمين وتقديم إعانات للتلاميذ الفقراء شهرياً.
- إنشاء المعامل المهيأة وتوفير المواد الضرورية للعملية التعليمية.

www.manaraa.com

7. خاتمة.

ناقشت هذه الورقة ثلاث قضايا رئيسة بمنطقة جبال النوبة، تفرعت منها موضوعات ذات صلة. أما هذه القضايا الرئيسة فهي: القضية السياسية والتي تناولت فيها الورقة بالبحث والدراسة ماضي وحاضر السياسة في جبال النوبة، وأبانت الورقة أن المنطقة ظلت غير مستقرة ومهمشة ردحاً من الزمان مما أدى إلى تعقيد مشكلاتها السياسية والاجتماعية نتيجة للتدخلات الخارجية. وأضافت الورقة بأن اتفاقية السلام الشامل كان من المؤمل أن تكتمل حلقاتها لإشاعة التوازن التنموي في جبال النوبة واستدامة السلام والأمن في المنطقة، غير أن الحركة الشعبية تنكرت للعهود وأحدثت خرقاً كبيراً في الاتفاقية، وذلك بإثارتها للحرب في العاصمة كادوقلي في محاولة للتعبير عن عدم اعترافها بنتائج الانتخابات الولائية التي تمت تحت إشراف محلي وإقليمي ودولي. أما القضية الثانية التي ناقشتها الورقة فهي الحكم الولائي والمحلي في ظل النظام الفيدرالي والذي إتضح من خلال التحليل أنه لم يتغلغل في الولاية كما ينبغي، بل ظل على الدوام ضعيفاً ومتكلساً عاجزاً عن تحقيق أهدافه الأساسية التي ذكرتها الورقة في متنها. وتوصلت الورقة إلى نتيجة مفادها فقدان النظرة الكلية للحكم ومراعاة البيئة المناسبة، لكي ينداح الحكم المحلي في الولاية محققاً أشواق وتطلعات أهل جبال النوبة بتوفير الخدمات الأساسية من صحة ورعاية أولية ومياه نقية صالحة للشرب وأمن مستدام.

بالنسبة للقضية الثالثة التي ركزت عليها الورقة هي التعليم العام والتقني، ومن خلال الفحص والدراسة المتعمقة أوضحت الورقة بجلاء أن هنالك تحسناً ما قد حدث في بنية التعليم العام بجبال النوبة مقارنة بالفترات السابقة لحكم الإنقاذ، ولكن تظل قضية التعليم العام والفني بجبال النوبة تمثل تحدي كبير يحتاج إلى مضاعفة الجهد من أجل أن يشيع النور وسط الظلام الدامس والجهل الذي أصاب نسبة كبيرة من سكان تلك المنطقة المضطربة.

www.manaraa.com

الهوامش:

[1] التعداد السكاني الخامس لسنة 1983، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم

2 Report, United Nation, Sudan: Rapid needs assessment of the Nuba Mountains Region – January 2002.

3 التعداد السكاني الخامس لسنة 2008، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم.

4 عيسى أبكر محمد الحاج، جبال النوبه: بين طموح الساسة وضياع الفقراء، بدون مكان نشر، 2006، ص71.

5 المصدر نفسه، ص72.

6 حسن حامد مشيكة، التجربة الفيدرالية في السودان: بالتركيز على ولايتي الخرطوم وغرب كردفان(1991-2001م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2001م، ص90. 2002،

محمد كنده اندلي جمعة، تاريخ النوبة العظيم بعد الطوفان، بدون مكان نشر، ص15. 7

8 ديوان الحكم الاتحادي، تقرير أداء حكومة جنوب كردفان في الفترة من يناير 1998م إلى سبتمبر 1998م، 1999.

9 المصدر نفسه، ص26.

10 عيسى أبكر محمد الحاج، مصدر سبق ذكره،،ص16.

11 عمر سليمان، والي جنوب كردفان الأسبق، لقاء في الفضائية السودانية، يوم الأحد الموافق 2008/7/3م.

12 حسن حامد مشيكة، مصدر سبق ذكره، ص92.

13 دستور جمهورية السودان لسنة 1998م، الباب السادس، المادة 106.

14 إتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، نيروربي، كينيا، 9 يناير 2009م.

15 تقرير ولاية جنوب كردفان للعام 2006م، المقدم أمام مجلس الوزراء الاتحادي، 2007م.

16 د. أرباب اسماعيل بابكر، أوضاع التعليم وعلاقتها بالسلام في جنوب كردفان، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 17، يونيو، 1999م، ص8.

17 المصدر نفسه، ص12.

18 د. حامد البشير، أربعة ملفات عاجلة أمام النخب في جنوب كردفان ، مقال منشور في صحيفة ....

19 المصدرنفسه.

20 دليل الأحصاء التربوي، للعام 2001.

21 د. حامد البشير، مصدر سبق ذكره.

www.manaraa.com